

محكمة التمييز الأردنية

المملكة الأردنية الهاشمية
بصفتها : الجزائية

رقم القضية :
٢٠٠٦/٧٣٠

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الم الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بسامي الجراح

وعضوية القضاة السادة

محمد الغرابيشه ، إسماعيل العمري ، عبد الله السلمان ، عبد الرحمن السينا

المحظوظ :-

وكيله المحامي

المميز ضد :- المحامي

بتاريخ ٢٠٠٥/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى فيقضية رقم ٨٣٤/٢٧ فصل ٢٠٠٦ القاضي بتجريم المتهم بجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات وعطفاً على قرار التجريم تقرر المحكمة عملاً بالمادة ٣٣٦ عقوبات وضع المجرم والرسوم محسوبه له مدة التورقيف .
بالأشغال الشاقه المؤقتة مدة خمس عشرة سنين

وتتأنص أسلوبباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنائيات الكبرى بالقاضيه التي توصلت لها بتجريم المميز حيث أن استنتاجها لم يكن سائغاً ومقبولاً عدا عن أنه مخالف للواقع حيث أن البيانات التي اعتمدتها متلاقينه ومتهاوه ولا تصلح أن تكون محدلاً للتجريم .

٢. أخطأ محاكمه الجنائيات الكبيرى بالقاضيات عن بيانات جوهريه لها الأثر الكبير في النتيجه التي توصلت لها وهي جزء من ملف تحقيق النبايه .

٣٠ - أخطأت المحكمة بابستبعادها للبيانات الدلفافية دون تعليق والتي جاءت طافحةً ومتطابقةً مع الواقع التي أكدت على حقيقة قد ذكرت أولاً على لسان شهود النفيه وانتهاء بيشاهدي الدفاع اللذين قاماً بأسعاف المجنى عليه وهما الدكتور والمصرة والذين استقبلوا المجنى عليه في صورى مستشفى معاذ بن

جبل حيث احدهم وهو ينافض اذفانه الاخيرة بأنه قد اذى نفسه ولم يتم أحد بضرره .

لهذه الأسباب يطلب وكيل العميد قبول التمييز شكلاً ونقض

القرآن العظيم موسوعة .

بتاريخ ٢٠٠٥/١١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بال المادة ٣١١/ج من قانون محكمة الجنائيات الكبير مبيناً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعه وتسبيباً وعقوبة ولا يسويه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية متلمساً تأييده .

بيان رقم ٣٥/٦٠٣ قدم مساعد رئيس التنيبة العامة مطالعه خطيه طلب في

الطبقة

**بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وتدقيقها والمداولة
فإننا نجد أن وقائعهما تتصف في أن النبأ العامه لدى محكمة الجنائيات الكبرى قد
أحالت المتهمين :-**

أحدالت المتمهين :-

二

لمحاكمتها أسماء هذه المحكمة على النحو التالي :-

١. جنائية القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٦ عقوبات.
٢. جنحة حمل وحيازة أداه حاده خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات.

• תְּמִימָה ۶۷۰ • תְּמִימָה ۶۷۱ • תְּמִימָה ۶۷۲ • תְּמִימָה ۶۷۳ •

ମାତ୍ରାବ୍ୟକ୍ରିୟା ପାଇଁ ଏହାରେ ଆମେ

፩. መረጃ የሚኖር ሰነዶች እንደሆነ በመስጠት የሚከተሉ ይገልጻል

۱۴

ଶ୍ରୀମଦ୍ଭଗବତ

୧୮

፳፻፲፭ ዓ.ም. በ፳፻፲፭ ዓ.ም. ተስፋይ ስለሚከተሉት አንቀጽ ተስፋይ ስለሚከተሉት አንቀጽ

Digitized by Google

၄၇ | အောက်ဖြစ်သော ပုဂ္ဂနိုင်ရှင်များ၏ အမြတ်ဆုံး လုပ်ချက်များ

፳፻፲፭ የፌዴራል ተስፋይ እና ስርጓሜ የፌዴራል ተስፋይ እና ስርጓሜ

፲፻፲፭ ዓ.ም. ከፃዕስ ተመርሱ ተመርሱ ተመርሱ

• ፳፻፲፭ ዓ.ም. በትክክለኛ አገልግሎት ስንጋፍ የሚያስተካክሉ የኢትዮጵያ የዕለታዊ የሕዝብ ፖስቲ

Digitized by srujanika@gmail.com

સાધુભૂત પદ | માર્ગ |

• በትኩረት የሚከተሉ ስራውን እንደሆነ ተስፋል

፳፻፲፭ ዓ.ም. በ፳፻፲፭ ዓ.ም. ተስፋ ከፃፈን ስለሚከተሉት የፌዴራል የፌዴራል

ما بعد

-٦-

تناوليس السكينتين من يد المغدور وبعدها ترک المغدور المكان باتجاه السوق في حين
ألى بياره موز
توجه المتهم

قریبه من المكان المتواجدین فيه وبعد أن جلوسا هنالك برهة من الوقت خادر المتهم
المكان بعد أن اخبرهم بأنه يريد الذهاب إلى السوق لإحضار الدخان وغاب حوالي
عشرة دقائق وحضر إليهم وكانت ملابسهم (والشيشب الذي يلبسه في قدميه) وبيديه
مطرشه بالدماء ولدى استفسار الشاهد منه عن الدماء اخبرهم بأنه قام بضرب
المغدور إسطة (شرشار موز) على يده اليمنى وأنه طلب من المتهم أن
يبلادر إلى تقديم شکوى ضد المغدور
بعد أن أبلغه بأن المغدور ينوي تقديم شکوى
ضده وقد قام المتهم
بواسطة (شرشار الموز) حتى سال الدم منه وتوجه إلى الشرطه لتقديم شکوى
ضد المغدور حيث أقت القبض عليه وقامت بالتحقيق معه وبعد أن عرف أن
المغدور أكرم قد توفي عاد عن إفادته بأنه تساجر مع المغدور وقام بضربه واعترف بأن
الذئي قسام بصربيه هو المتهم
وأنجذب أن هذه البيته كافيه لتجريم المتهم
بحذائية القتل المسندة إليه خلافاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

أما أثاره المميز من وجود تناقض في شهادات شهود النتبه فإننا نجد أن
الاختلاف في ذكر الواقع التي شهد عليها شهود النتبه العامل ليس فيها تناقض يستدعي
استبعاد شهادتهم لأنه من الأمور العاديue أن يختلف الشهود في سرد الواقع باختلاف
أشخاصهم لأنه ليس من المعقول أن يتذكر الشهود إلى وقائع الجريمه بعين شخص واحد
إلا أن الواقعه الرئيسيه التي فنتع بها محكمتنا وما توصلت إليه أيضاً محكمة الجنائيات
الكبرى بقرارها المميز هي اعتراف المتهم
لما شهود بأنه قام بضرب
المغدور (شرشار الموز) على يده اليمنى .

والواقعه المادية الثابته وهي وجود الدماء على يديه وملابسه (والشيشب الذي
يلبسه في قدميه) وكذلك وجود شرشار الموز معه حيث قام بضرب المتهم به على
كتنه وكذلك التقرير الطبي المعطى بحق المغدور وطبيعة الجرح وعمقه وموقعه أما عدم
الأخذ بشهادة شهود الدفاع فإن التناقض بين في شهاداتهم فضنهم من ذكر بأنه لم يشاهد
المتهم
في مكان الحادث أى بالقرب من سيارة البك ولا في أي مكان آخر
ومفهوم من ذكر بأن المتهم
كان يقف بجانب سيارة البك وعلى بعد مترين
من المغدور بالإضافة إلى ذلك فإن البيته الدافعه تناقض مع ما جاء في إفاده المتهم

الأخوذة لدى المدعي العام وكذلك فيما ذكرته المرضضه فإن

قولها بأن المغدور قد ذكر بأنه أذى نفسه باتفاقه أيضاً مع وفاته الدعوى واعتراض المتهم أمام شهود الدفاع بأنه هو الذي قام بضرره مما يجعل هذه الأسباب غير وارده ويعين ردها .

وعن الأسباب التي أوردها المغدور تحت بند من ناحية القانون فإذا نجد :-

فبها يتعلق بالبنـ (١) ، فإن وجود إقرار خطى من الشاهد

يأنه قد شهد زوراً و يوجد قضية شهادة زور مقامه ضده وضد والد المتهم فإنه لا علاقة لمحكمنا في ذلك وأنه في حالة ثبوت شهادة الزور فإنه بإمكان المغدور إلى الطرق المقرره قانوناً لإعادة المحاكمه مما يتبع معه رد هذا السبب .

فيما يتعلق بالبنـ (٢) ، والذي ينبع فيه المغدور على محكمة الجنائيات

الكبرى خطأها كونتها لم تعط الفرصة لوكيل الدفاع بمناقشته شاهد النفيه والتي أرجأت مناقشة الشاهد إلى ما بعد ورود نتيجة شهادة الرور الموجه ضده ويورود قرار شهادة الزور لم يتم بعدها مناقشة الشاهد فإذا نجد أنه من الرجوع إلى قرار محكمة جنائيات عمان رقم ٣٩٣١/٣/٣٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٥ قد ثبت من خلاله إدانته للشاهد بجرائم شهادة الزور وأن محكمة الجنائيات قد استبعدت هذه الشهاده ولم تعتقد عليها في التجريم وبالتالي فإن هذه الشهاده غير مقبوله قالوناً فيكون عدم مناقشة الشاهد بعد صدور القرار القاضي بتجريم شهادة الزور في محله ويتبعين رد هذا السبب .

وفيما يتعلق بالبنـ الثالث ، فإن إدانة المتهم بجنحة

حمل وحيازة أداءه ومصادره تلك الأداء حال ضبطها لا علاقة له بتجريم المتهم سواء كان هناك أداء حاده معه أم لا يكن طالما أن المحكمه قررت تجريم المتهم وبراءة المتهم مما يتبع معه رد هذا السبب .

وفيما يتعلق بالبنـ الرابع ، فإذا نجد أن في ردنا على هذا البنـ سبق المرد عليه فيما يتعلق بالواقع ما يكفي للرد عليه بأن يضيف بأن شهود الدفاع قد ذكرروا بأن المغدور قام بضرر زجاج السيارة (البكـ) بقبيضة يده وأن التزير الطبـي يشير إلى أن هناك كدمات وخدوش على ظاهر اليد اليمنى إلا أن الإصابة كانت

عياره عن قطع الأووية الدموية الرئيسية بالمرفق الأيمن وهو مكان بعيد عن قبضة اليد على فرض أنه ضرب زجاج السيارة بقبضته يده بالإضافة إلى أن ما ورد بشهادة الدكتور بأن الجرح ناتج عن عراك ويعني ذلك مع شخص آخر مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتغير رده .

وحيث أن كافة أسباب التمييز لا ترد على الحكم المميز فيوجب رد التمييز .

وعن حون الحكم مميزاً بحكم القانون نجد أن الحكم قد بين واقعة الدعوى ودلل على توافر أركان الجريمة التي جرم بها المحكوم عليه وأورده على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها وأن لبيه التي استندت إليها المحكمه تكفي للقتاع بيان المميز قد ارتكب الجرم المستند إليه وقد استظررت المحكمه أركان الجريمه استظهاراً سائغاً ومقبلاً ويكون الحكم قد اشتمل على العناصر التي توجها المادة ٣٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتوجب معه تأييده .

هذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها] .

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦ أصدرت محكمة جنحات عمان قرارها رقم ٣٣٨/٢٠٠٥ المتهم أسامة عوض صالح (الشاهد في الدعوى الجنائية محل القرار التمييري رقم ٢٠٠٥/٩٨) بجنائية شهادة الزور والحكم عليه بالأشغال الشاغفة المؤقتة مدة سنه ونصف بعد تنفيضها للأسباب المخففة التقديرية التي وجدتها في الدعوى .

وبتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦ وجّه معاالي وزير العدل إلى معاالي رئيس محكمة التمييز كتاباً مرقاً به طلب إعادة محاكمة مقدم من المحكوم عليه استناداً لأحكام المادة ٢٩٢ ج من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تجبر قبول الطلب إذا حكم على شخص بعقوبه وبعد صدور هذا الحكم واكتسابه الدرجه القطعيه صدر حكم قضى بالشهادة الكاذبة على من كان قد شهد عليه بالمحاكمه ، حيث أصدرت محكمة التمييز قرارها في الطلب رقم ٢٠٠٦/١٨٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ قضى بإحالة القضية إلى محكمة الجنحات الكبرى لمحكمة طالب الإعاده بهيئة خلاف الهيئة التي أصدرت الحكم السابق عملاً بأحكام المادة ٢٩٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وعملاً بحكم المادة ٢٠٠٥ من ذات القانون وقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية

ପାତ୍ର ହେଲୁ :-

1860-1900 മുൻപുള്ള പാരമ്പര്യം ആശാനകൾ നിന്ന് വരുന്നതാണ്

የኢትዮጵያ የፌዴራል ሰነድ በቻ ንግድ በቻ የሚከተሉትን ፖስታዎች ተስተካክለዋል

କାଳେ ପାଦରେ ପାଦରେ ପାଦରେ ପାଦରେ ପାଦରେ

ପ୍ରକାଶ ପଦବୀ ହାତରେ ଦେଖିଲାମ ।

କାହାର ପାଇଁ କାହାର ପାଇଁ । ଏହାର କାହାର ପାଇଁ ।

॥ ३० ॥

କାଳୀ ପାଇଁ କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର
କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର

www.sura.ir

፳፻፲፭ ዓ.ም. ቀን ገዢ አንቀጽ ፪፭፻፭

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

ଶ୍ରୀମତୀ କୁମାରୀ/୧୦୦୪ ନାମେ ୫୫/୩/୧୦୦୪ ଶେଷ ହୋଇଥିଲା :-

၅၂၁၃၀၇၆၁၁၁၁

۱۳۷۰/۰۲/۰۱ : آغاز فعالیت این سایت

۱۸۵۰

۱۰

የኢትዮጵያውያን ከተማ የሚከተሉ ትንተና የሚከተሉ ስምምነት በመሆኑ ተረጋግጧል፡፡

፲፻፭፭ ቦታ የፌዴራል

ଶ୍ରୀମତୀ ପାତ୍ନୀ କଣ୍ଠର ମହିଳା ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି
ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି ପାଦମଣି

lawpedia.jo

• የሚታወቂውን አጭር ተከተል ነው በኩል የሚታወቂውን አጭር ተከተል ነው

ପାଦରୀ କାନ୍ତିକାଳୀଙ୍କ ମହାଶୂନ୍ୟରେ କାହାରେ ଆଜିଏଇ କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

۰ . ۱ / ۲ . ۳ . ۴ . ۵ . ۶ . ۷ . ۸ . ۹ . ۱۰ . ۱۱ . ۱۲ . ۱۳ . ۱۴ . ۱۵ . ۱۶ . ۱۷ . ۱۸ . ۱۹ . ۲۰ .

፩፻፲፭

ଏହାରେ କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

ବିଜ୍ଞାନ ଏତା ପାଇଁ କାହାର ଦୁଇମାତ୍ରିତା

—**፳፻፲፭**፡ ተስፋይ ስምምነት ከዚህ የፌዴራል ማረጋገጫ በፊት ተስፋይ ስምምነት ከዚህ የፌዴራል ማረጋገጫ በፊት

• אַתָּה יְהוָה תִּמְלִיכֵנוּ בָּאָרֶץ.

፩፻፲፭

፳፻፭፻፲፯

ପ୍ରକାଶକ

१० श्रीमद्भागवत

—**אַלְמָנָה** בְּרִיְתָהוּ כְּבָשָׂתָה

• آنچه در آن

କାନ୍ଦିର ପାଇଁ ଏହାର ମଧ୍ୟରେ କାନ୍ଦିର ପାଇଁ ଏହାର ମଧ୍ୟରେ

ଶ୍ରୀ କାନ୍ତିମାଳା

॥ ୩୮ ॥ ପାତାର କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

የፌዴራል የሚከተሉት በቻ እንደሆነ ስምምነት ይረዳል፡፡

፩፻፲፭ የፌዴራል ተስፋዕስ አንቀጽ ፳፻፲፭ የፌዴራል ተስፋዕስ አንቀጽ ፳፻፲፭

(፳) የ ቤት ማ አስተዳደር ነው

• ?**በ** **፳፻፲፭** **አዲስ** **አበባ** ቤትና የፌዴራል ቤት አንድ ስነ

፳፻፲፭

၆၄၁၆။

۲/۱

مکمل

۶

۶

۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔ ۳/۸/۶۰۷/۳

مکمل

مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔

مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔ مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔

مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔

مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔ مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔ مکمل ۷ مارچ ۱۹۸۸ء۔